البرلمان العراقي منح الثقة لحكومة المالكي رغم انسحاب السُنة

المطلك: اعلان الحكومة تم خلافا للدستور والاتفاقات السياسية

طه اللهيبي: الحزب الاسلامي خدع شريكيه في جبهة التوافق السنية

بقايا سيارة استخدمت كمفخخة في منطقة الشعلة في بغداد امس (ا ف ب)

بغداد ـ «القدس العربي»:

منحت الجمعية الوطنية العراقية (البرلمان) بأغلبية الاصوات، الثقة للحكومة العراقية الجديدة برئاسة نوري المالكي، في الوقت الذي انسحب نواب جبهة التوافق وكتلة الحوار الوطني من الجلسة؛ احتجاجا على توزيع الحقائب الوزارية.

وقد عرض المالكي اسماء اعضاء الحكومة التي استمر الجدل بشأنها لنحو ستة اشهر كاملة، من دون ان تتضمن اسمي وزيري الدفاع والداخلية بسبب عدم الاتفاق بين الكتل النيابية المختلفة على المرشحين لتوليهما.

ومن المقرر ان يشغل المالكي منصب وزير الداخلية بالوكالة، ونائب رئيس الوزراء سلام الزوبعي وزارة الدفاع، الى ان يتم حسم الاتفاق بشأنهما.

وقد تعهد رئيس الوزراء بعرض برنامج حكومته خلال شهر واحد على مجلس النواب لمناقشته. وتعهد المالكي في كلمته امام البرلمان بالعمل على اعادة الاستقرار في العراق، واحداث التوافق بين كياناته المختلفة.

وفي بداية الجلسة، ابدى صالح المطلق رئيس جبهة «الحوار الوطني» (السنية)، اعتراضه على توزيع الحقائب الوزارية في الحكومة العراقية الجديدة، بعد ان سحبت وزارة المرأة من جبهته.

وقال المطلق: ان جبهته عرضت عليها ثلاث حقائب هي الحوار الوطني والبيئة والمرأة، الا انه فوجئ بطلب من «الائتلاف العراقي الموحد» (الشيعي) بكتابة تعهد للائتلاف بتغيير منهجه السياسي في المستقبل، لكنه رفض ذلك باعتباره يتعارض مع مبادئه وقيمه.

وطلب المالكي توقف المجلس عن المضي في اجراءات التصويت على الحكومة الجديدة، الا ان الغالبية رفضت ذلك.

وقد شهدت الجلسة بعد ان تلا رئيس الوزراء اسماء اعضاء حكومته، انسحابات من عدد من الاعضاء عن جبهتي التوافق والحوار، استجابة لدعوة احد النواب بعد اعتراضه على عدم تسمية وزيري الدفاع والداخلية.

من جهتة صرح الدكتور صالح المطلك رئيس جبهة الحوار العراقية بان اعلان الحكومة العراقية امس امام مجلس النواب تم خلافا للدستور والاتفاقات السياسية.

وقال المطلك في مؤتمر صحافي ان «اعلان الحكومة تم خلافا للدستور وخلافا للاتفاقات السياسية». واضاف «كان الاعلان خلافا للدستور باضافة وزارات دون موافقة البرلمان عليها».

وتابع «اعلنت الحكومة خلافا للاتفاقات السياسية حيث كنا نناقش خلال ثلاثة اشهر كيفية الخروج بحكومة قادرة على انتشال البلد مما هو فيه».

واتهم بعض الكتل السياسية بمحاولة اقصاء كتل سياسية اخرى. وقال «شكلت الحكومة باقصاء بعض الكتل». مضيفا «لكي تعرفوا اي نظام ديمقراطي نعيش فيه واي حرية وفكر والغطرسة التي يعيشها البعض».

كما اتهم المطلك جهات وصفها بالقريبة بالتآمر على قائمته قائلا ان «هناك متآمرين كثر ومنهم اقرب من الآخرين». وتابع «من غدر بنا مرة يغدر مرتين». واستدرك قائلا «غدروا بنا في الدستور وغدروا بنا في تشكيل الحكومة».

وتطرق صالح المطلك الى وجود جهتين لم يعجبهما ما اسماه خطابه الوطني. وقال «الجهة الاولى قالت لي بانني قلت ان الحكومة طائفية».

وكان المطلك قد انسحب من جلسة مجلس النواب امس قبل عملية التصويت بالثقة على تشكيلة الحكومة.

من جهة اخرى قال طه اللهيبي عضو مجلس الحوار الوطني بزعامة الشيخ خلف العليان عقب تشكيل الحكومة بان الحزب الاسلامي للمرة الثانية خدع اهل السنة عندما وافق على شروط اعلان الحكومة التي نعتبرها لا تتناسب مع حجم ودور واستحقاق السنة، وقال اللهيبي ان ما يفعله الحزب الاسلامي بتقديمه اسماء من دون معرفة شركائه وهو مؤتمر اهل العراق ومجلس الحوار الوطني يذكرنا بمشكلة قبوله الاستفتاء على الدستور واستنكر اللهيبي فعل الحزب الاسلامي ووصفهم بطلب السلطة على حساب الاستحقاق.

واكد اللهيبي ان «ما جعلنا ندخل العملية السياسية هو منع الاذى والمجازر عن اهلنا السنة التي تقوم بها جماعات الملابس السوداء والذين يرتدون الملابس الحكومية وليس حبنا في الكراسي» واكد اللهيبي في ختام مؤتمره الصحافي ان شركاء الحزب الاسلامي في جبهة التوافق اعلنوا الانسحاب من الحكومة ونحن براء من هذه التشكيلة الطائفية.

البصريون يستقبلون اعلان الحكومة بفتور ومشاعر متضاربة

البصرة «القدس العربي»:

استقبل البصريون اعلان تشكيلة الحكومة الجديدة بمشاعر حملت من الفتور والبرود اكبر من حجم انتظارهم لها لخمسة شهور مضت منذ تاريخ الانتخابات في كانون الاول (ديسمبر) الماضي.

ويرى البصريون ان الوضع الامني المتردي في مدينتهم وتصاعد عمليات القتل والتهجير جعلا تشكيل حكومة المالكي لا يلقى صدى جيدا لدى ابناء هذه المدينة.

وقال السيد نصيف جاسم العبادي نائب رئيس مجلس محافظة البصرة وعضو المكتب السياسي لحزب الفضيلة «نحن نبارك تشكيل الحكومة ونؤيدها وسندعمها اذا ما كان برنامجها وطنيا خالصا لا يخضع لابتزازات من اي طرف».

واضاف «على الرغم من عدم مشاركتنا فيها ووجود الكثير مما هو مبعث لاعتراضنا في تشكيلة الحكومة لكننا سنكون بالتاكيد من المساندين لكل فرصة تخرج العراقيين من هذا المازق الخطير».

وكان حزب الفضيلة وهو احد مكونات الائتلاف العراقي الموحد قد قرر عدم المشاركة في التشكيلة الحكومية.

ويرى الاعلامي مسار علي ان عملية منح الثقة جاءت على حد تعبيره تحصيل حاصل بين الاطراف التي شاركت بالحكومة ونالت حصصها من الوزارات وبين ان العملية لم تكن مبنية على قناعة.

فيما قال المحامي طارق البر يسم انها خطوة للامام معربا عن الأمل ان تكون عتبة جديدة في حياة العراقيين وخصوصا نخبهم السياسية. واضاف «لقد انفقوا الكثير من الوقت في خلافاتهم ونتمنى ان تشهد المرحلة الجديدة توافقا وانسجاما بين من اختيروا لقيادة هذه المرحلة».

وقالت الناشطة النسائية منى مسعود «اشعر بعدم اكتمال فرحتي للاقصاء والتهميش الذي طال المرأة العراقية في تشكيل الحكومة» واضافت «لم تترجم تشكيلة حكومة المالكي ايمانها بدور المرأة وفاعليتها في اعطائها حقائب وزارية تتناسب مع دورها في المجتمع». وتضم الوزارة الجديدة ثلاث وزيرات.

بينما يرى ابو محمد وهو بائع للمواد الانشائية ان الحكومة الجديدة ستقضي على الفوضى التي تعم البلاد.

وقال «تعبنا كثيرا وانتظرنا طويلا واعتقد ان الدكتور المالكي سياخذ بالامور الى بر الامان».

وأهالي الموصل متشائمون

الموصل ـ «القدس العربي»:

ابدى العديد من اهالي الموصل من مهندسين ونقابيين ومدرسين وطلبة تشاؤمهم وشعورهم بالاحباط بعد متابعتهم لجلسة مجلس النواب السبت وتأدية الحكومة الجديدة برئاسة السيد نوري المالكي اليمين، وقالوا انهم في حاجة لحكومة اكثر قوة لتواجه تحديات غاية في الصعوبة.

وأوضح هؤلاء ان اولى هذه الصعاب التي يجب العمل على مواجهتها خروج المحتل من العراق، مرورا بحفظ الامن والحدود، وصولا الى محاربة الفساد والبطالة.

وشكك اياد محمود مهندس في احدى دوائر نينوى في «امكانية ان تقوم هذه الحكومة بانتشال العراق من مستنقع مشاكله».

وقال اياد «انا لم تعجبني جلسة منح الثقة ولا طريقة التصويت، وعليه انا متشائم، لأنني اتصور ان العراق يحتاج الى مهارة اكبر والى شخصيات اقوى، وسأحتفظ برأي لعله لا يعجب الآخرين».

وانتقد امير باسم مدرس جلسة منح الثقة لحكومة السيد نوري المالكي رئيس الوزراء وقال «انتهت الحفلة وتقسمت الكعكة، وهناك قطعة اكبر من قطعة بالتاكيد، وهناك قطعة اكثر دسمة من غيرها، المهم في هذا كله ماذا سيحدث للشعب».

كما انتقدت أمل سالم موظفة مواقف السياسيين في العراق وقالت «ماذا يعني انا موافق ، وانا منسحب، وانا اريد الوزارة الفلانية» مشيرة الى ان الذي يخدم بلده لا يختار المكان.

زهير غانم عضو احدى النقابات المهنية في الموصل «عندما يخرج المحتل ويسود الامن ويسيطر القانون وتنتهي مشاكل العراق حينها اقول انها حكومة».

ويراهن هاني عبد الله طالب جامعي على فشل الحكومة وقال «ليس لدي قناعة بهذه الحكومة ، واراهن انها لن تستمر اكثر من شهر».

من جهة اخرى ابدى هيثم حسن مدرس جامعي قدرا من التفاؤل في حديثه وقال «انها تحديات صعبة تواجه حكومة ولدت في زمن صعب وعلى العراقيين ان يكونوا يدا واحدة متكاتفين امام اي رياح تحاول ان تزعزع ايمانهم بوحدتهم، ومن ناحية اخرى فانه يجب على الحكومة ان تثبت انها قادرة على تحمل المسؤولية الكبيرة التي تواجهها».

الجدد يحلمون باستعراض القوة والامتيازات لاربع سنوات مقبلة والاقربون أولى بالوزير

حراس الوزراء القدماء اكثر المتضررين من اعلان حكومة المالكي

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من هاني عاشور:

بدأ حراس الوزراء القدماء في حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري بإخلاء أماكنهم لحراس الوزراء الجدد في حكومة نوري المالكي حيث سيحل جيش جديد من الحراس الجدد في مقرات وبيوت الوزراء في المنطقة الخضراء التي بدأ يشد اليها الرحال الوزراء الجدد لأخذ مساكن جديدة فخمة خوفا من تعرضهم لمحاولات اغتيال طالت الكثير من سابقيهم خلال فترة توليهم مناصبهم.

ويحلم الحراس الجدد كأحلام سابقيهم بامتيازات كبيرة وجاه اكبر وفرص أفضل للعيش او السفر في بعض الاحيان مع زيادة في المخصصات الشهرية والرواتب الدائمة، ولأن اغلب حراس الوزراء القدماء او الجدد هم من أقرباء الوزراء أنفسهم فانهم سيحفلون بعناية خاصة بقدر جهودهم في التعرض للمخاطر إذ فقد الكثير من الوزراء في ثلاث حكومات متعاقبة في العراق خلال ثلاث سنوات أفراد حماياتهم من أقاربهم في عمليات هجوم او انفجار سيارات ملغمة او عبوات ناسفة.

وبدأ بعض الوزراء بالاتصال بأقاربهم حال انتهائهم من تأدية القسم للبحث عن عناصر جديدة من أقاربهم في صفوف الجيش والشرطة لنقلهم الى مواقع العمل الجديدة أو تعيين حراس جدد حسب الحاجة والقرابة، فيما شهدت بعض بيوت الوزراء الجدد زيارات مكثفة من الأقارب للتوسط في ترشيح حراس جدد من أقاربهم او معارفهم المخلصين لهم، بل باشر بعض الأقارب ومن باب التعبير عن الاهتمام بايفاد عدد من أبنائهم لحماية الوزير هذا او ذاك حتى قبل أن يدخل بوابة الوزارة التي سيستلمها.

ولكن في الطرف الآخر فان الحراس القدماء الذين يعرفون مصيرهم بدأوا بلملمة حاجاتهم وتسليم أسلحتهم والانتقال الى وظائف أخرى مستعينين بالوزراء القدماء الذين عملوا معهم للبحث لهم عن فرصة افضل في هذه المؤسسة او تلك، وهم يشعرون بحزن عما سيفقدونه من مكاسب حصلوا عليها خلال الفترة الماضية، الا ان القدماء يحسدون الجدد هذه المرة ليس على الامتيازات التي سيحصلون عليها بل على المدة التي سيقضونها في المواقع الجديدة التي تستمر أربع سنوات بعدما كانوا قد عملوا لسنة واحدة في حكومة الجعفري ربما لم تتح لهم تكوين امتيازات تليق بما قدموه من خوف على الوزراء والتعرض للمخاطر من أجلهم.

ثلاثون وزيرا جديدا من بين أربعة وثلاثين في حكومة المالكي ستوفر على الأقل فرصا لأكثر من ألف حارس شخصي، سيما وان الوزراء الجدد الذين سيبقون في مناصبهم أربع سنوات مقبلة سيكون بامكانهم حتى تغيير عناوين الحراس الى سكرتيرين او مدراء مكاتب وربما لوظائف اكثر أهمية لمن يثبت جهدا اكبر في مهمته الجديدة.

ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق وتدهور الوضع الأمني اصبح بامكان الوزير ان يستعين بعشرات وربما بمئات الحراس والبوابين والمرافقين وغيرها من الوظائف التي لا تعد ولا تحصى، ويتمتع الحراس بالركوب في سيارات حديثة مستوردة خصيصا للوزراء منها عدد من السيارات ضد الرصاص، تجوب شوارع بغداد مسرعة يخرج من نوافذها أشخاص يحملون أسلحتهم الرشاشة ولا يتوانون عن اطلاق النار في الهواء في أي زحام لفتح الطريق للوزير الذي غالبا ما يكون في مهمات مستعجلة او راكبا جناح السرعة خوفا من استهدافه.

ولان معظم الحراس من الشباب الذين يحلمون بتقليد أبطال الأفلام البوليسية الأمريكية، فانهم يبدعون في عرض أجسادهم وأسلحتهم اشباعا لنزوة الشباب وحب السيطرة والتظاهر بالقوة، وهو الأمر الذي يدفع الكثير من أقرباء الوزراء للبحث والتفاني من اجل الوصول الى هذه المهنة الاستعراضية، الا أن الجميع لا يبدون كذلك حين تمر عجلات الهمر الأمريكية اذ يسارعون في اخفاء أسلحتهم دون تفسير، لكن التفسير يعرفه جميع العراقيين فالأقوى يغلب القوي مهما كان.

محللون: رغم تشكيل الحكومة الجديدة فالطريق امام العراق لا يزال طويلا

بغداد ـ من مريم قرعوني:

الاشهر الخمسة التي استغرقها الخلاف حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية العراقية عقب الانتخابات التي جرت في كانون الاول (ديسمبر).. كان هو الجزء السهل من المهمة. وتمثل موافقة البرلمان على حكومة نوري المالكي بداية ما يعتبره البعض رحلة مستحيلة لانتشال العراق من الفوضى بعد ثلاثة اعوام من الغزو الامريكي والاطاحة بالرئيس صدام حسين. كان المالكي نفسه أول من اعترف بان الطريق امامه ليس ممهدا بينما تظاهر معظم وزرائه بالشجاعة في مواجهة التحديات الصعبة في المستقبل وتعهدوا بالتصدي لها مباشرة. وينبغي للحكومة محاربة تفشي اعمال العنف والفساد وجذب المستثمرين بشكل ما الى البلاد لاعادة بناء الاقتصاد الذي مزقته الحرب والعقوبات حيث يعيش اكثر من اربعة ملايين نسمة في «فقر مدقع» حسب نتائج دراسة تدعمها الامم المتحدة. وقال مسؤول امريكي في بغداد «العراق نقطة محورية. ستحدد الاشهر الستة الى الثمانية المقبلة ما اذا كانت الجهود ستكلل بالنجاح». وتابع «اذا لم يحدث ذلك فان العراق سيواجه تحديات كثيرة لسنوات طويلة مقبلة».

ويترنح العراق من ازمة لاخرى منذ عام 2003 مع تصاعد العنف الطائفي مما اثار مخاوف نشوب حرب اهلية شاملة بين السنة والشيعة. ويقتل مئات الالاف في بغداد وحدها شهريا وتتبادل الجماعات المتناحرة الاتهامات بتشكيل فرق اعدام تنفذ تفجيرات وعمليات اختطاف. وتعرض المالكي الذي ينتمي لائتلاف شيعي قوي لضغوط قوية لارضاء الشيعة والسنة والاكراد الذين يتصارعون على حقائب في الحكومة الجديدة.

وواجه المالكي معظم المشاكل من الكتلة الشيعية التي تضم 18 حزبا والتي أوشكت على الانقسام اكثر من مرة خلال المحادثات ولم يبق على وحدتها سوى ضغوط الزعماء الشيعة وايران المجاورة.

واصر حزب الفضيلة الصغير وان كان صاحب نفوذ قوي على الانسحاب من المحادثات احتجاجا على خسارته وزارة النفط وهو منصب مهم في دولة تمتلك ثالث اكبر احتياطي نفطي في العالم.

وفي كلمته امام البرلمان التي حدد فيها اولوياته في السنوات الاربع المقبلة صرح المالكي بانه سيدشن برنامجا للمصالحة الوطنية. وفي مؤشر واضح على صعوبة توحيد البلاد اضطر المالكي لاعلان حكومته دون الاتفاق على من يشغل حقيبتي الدفاع والداخلية.

ويجري اختيار الوزيرين لاحقا بعد ان رفضت التكتلات المتصارعة مقترحات الاطراف الاخرى. وربما يؤدي عدم الاتفاق على اسم الوزيرين في غضون اسبوع وهي المهلة التي حددتها الحكومة لتعرضها لأزمة مبكرة. وخلال المفاوضات رفض السنة المرشح الشيعي لمنصب وزير الداخلية ورفض الشيعة والاكراد المرشح السني لمنصب وزير الدفاع. وذكر دبلوماسي غربي «ينبغي ان يتخلى السنة والشيعة عن منظورهم الطائفي. والامكانية قائمة ولهذا لا ينتابني اليأس».

ويقول مسؤولون امريكيون ان توفير فرص عمل ودعم الاقتصاد امران حيويان لنزع فتيل اعمال العنف التي راح ضحيتها الاف العراقيين وما لا يقل عن 2450 جنديا امريكيا. وعرقلت هجمات المتمردين والتهريب والفساد صادرات النفط مما ادى لان يصطف العراقيون لساعات في محطات الوقود. وقال وزير النفط حسين الشهرستاني في أول تصريح يدلي به عقب أداء اليمين الدستورية ان مهمته الرئيسية هي محاربة الفساد ولكنه حذر من ان الوضع لن يتحسن بين عشية وضحاها. وتعمل خدمات اساسية مثل الكهرباء ومعالجة المياه والصرف الصحي عند نفس مستوياتها قبل الحرب أو أقل. والى جانب تحسين الامن يأمل عراقيون بان تستطيع حكومة المالكي توفير الكهرباء لعدد اطول قليلا من الساعات يوميا. وقال زلماي خليل زاد السفير الامريكي في العراق «لا تزال هناك تحديات هائلة في المستقبل حتى مع تشكيل هذه الحكومة». (رويترز)

الداخلية العراقية تعتقل 15 لاجئا فلسطينيا والعثور على 15 جثة لعراقيين سنة جنوبي بغداد

■ بغداد ـ «القدس العربي»: اعتقلت الداخلية العراقية 15 شابا من اللاجئين الفلسطينيين، وذلك عقب هجوم نفذته عناصر من المقاومة العراقية على دورية لقوات مغاوير الداخلية الموالية للاحتلال في منطقة الزعفرانية جنوب شرق العاصمة العراقية بغداد.

وذكر شهود عيان من اهالي الزعفرانية ان الهجوم بدأ عندما انفجرت عبوة ناسفة كانت مزروعة على جانب الطريق بالقرب من المجمع الفلسطيني، وانفجرت اثناء مرور دورية تابعة لقوات المغاوير مما اسفر عن تدمير احدى آليات المغاوير، ومن ثم هاجم عناصر المقاومة العراقية الدورية بالاسلحة الخفيفة والمتوسطة واسفر الهجوم عن اعطاب آلية اخرى ومقتل خمسة من عناصر المغاوير واصابة اربعة آخرين بجراح.

وعقب الهجوم طوقت قوات الداخلية العراقية مكان الهجوم وحي الفلسطينيين في الزعفرانية القريب من مكان الهجوم وشنت حملة اعتقالات في صفوف المدنيين الفلسطينيين حيث اعتدت عليهم بالضرب المبرح واعتقلت 15 شابا من اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا الى العراق هربا من الارهاب «الاسرائيلي» ليقعوا في ارهاب الحكومة العراقية، حيث اكد شهود عيان من اهالي الزعفرانية ان قوات الداخلية اقتحمت منازل الفلسطينيين بالقوة واطلقت النار بصورة عشوائية نحو المنازل وفي الهواء لاخافة النساء والاطفال ومن ثم شنت حملة الاعتقالات لتعتقل 15 شاباً فلسطينيا بعد ان اوسعتهم ضرباً واقتادتهم الى جهة مجهولة.

ودابت القوات العراقية الموالية للاحتلال على ارتكاب مجازر بحق الفلسطينيين الذكور منهم، واما النساء فهتك الاعراض بحقهن اصبح من العلامات الفارقة في تعامل هذه القوات مع الشعب الطريد؛ ليبين حقيقة موقف الطوائف الشيعية التي تكون الجيش العراقي من القضية الفلسطينية وانهم يشعرون بعداء عقدي عميق تجاه الفلسطينيين مهما حاولوا اظهار التعاطف من خلال قاعدة التشيع (ايران) او المرجعيات الشيعية (قم والنجف).

ويشعر فلسطينيو العراق بحزن شديد نظير التلبيس الذي تتخذه بعض القيادات الاسلامية في فلسطين بمدحها لايران وعدم القيام بنصرتها لفلسطيني العراق.

ممثلو ثلاث اقليات عراقية يعبرون عن عدم الرضا بتمثيلهم في الحكومة

■ بغداد ـ «القدس العربي»: عبر ثلاثة من ممثلي قوائم الاقليات في مجلس النواب امس الاحد عن عدم رضاهم عن تمثيل قومياتهم داخل التشكيلة الوزارية الجديدة في أول حكومة دائمة والتي تم اعلانها يوم امس.

وقال سعد الدين محمد امين عضو مجلس النواب عن الجبهة التركمانية العراقية في مؤتمر صحافي «كنا نتمنى رؤية حكومة وطنية خالصة لكن تفاجأنا كثيرا عندما لاحظنا اقصاء لشرائح مهمة من العراق».

واشار الى اقصاء التركمان الذين قال انهم يمثلون «شريحة تمثل القومية الثالثة في العراق ولا وجود لها في الكابينة الوزارية». ويبلغ تعداد التركمان في العراق مليونا ونصف المليون حسب احصائيات غير رسمية لمسؤولين تركمان.

ووصف الحكومة الجديدة بحكومة محاصصة قائلا انها «ليست حكومة وحدة وطنية بل حكومة توافقية هشة مبنية على المحاصصة». واضاف «نحن نعتقد بان الحكومة ليست قادرة على السيطرة على ما يجري في البلد من فراغ أمني».

ولقائمة الجبهة التركمانية مقعد واحد في مجلس النواب كما نال نواب تركمان خمسة مقاعد اخرى توزعت بين قائمتي الائتلاف الموحد والتحالف الكردستاني. وحصل الوزير التركماني جاسم محمد على وزارة الرياضة والشباب ضمن قائمة الائتلاف العراقي الموحد.

واعرب ممثل الكلدواشوريين في مجلس النواب عن اسفه لوجود هيمنة بين الكتل الكبيرة في مجلس النواب قائلا «نحن ضحايا المناورات السياسية والتحالفات السياسية من قبل الكتل المهيمنة للقرار، وهي الائتلاف (الموحد) والتحالف (الكردستاني)». واضاف «هذا توافق مرفوض وغير صحيح.. ولن نقبل بوصاية احد». وعلى الرغم من اختيار وزيرين مسيحيين ضمن حصة القائمة العراقية والتحالف الكردستاني اشار كنا الى ان الشخصيتين المختارتين «لا تمثلان الكلدواشوريين السريان». ويبلغ تعداد الكلدواشوريين قرابة المليون نسمة حسب مصادر قائمة الرافدين.

واشار ميرزا حسن من الحركة الايزيدية ان الايزيديين حرموا تماما من التمثيل في الحكومة قائلا «الاقليات الاخرى تم تمرير اسمها ضمن القوائم الكبيرة الا ان الايزيدية حرموا حتى من هذه الفرصة».

واقترح حسن وصف «حكومة وحدة وطنية بدون الاقليات» للحكومة الجديدة. وعلل قائلا «لانها استثنت الكثير من الاقليات وخاصة الايزيدية». ويبلغ تعداد الايزيديين 500 الف نسمة حسب مصادر ايزيدية غير رسمية.

وأوضح حسن ان التهميش الذي لحق بالايزيدية قديم ممتد ضمن الدولة العراقية. وقال «كنا نأمل خيرا مع نهاية الديكتاتورية وان ترفع عنا الوصاية، لكن مع الأسف فان هذا العصر لم يأت.. ونحن الان بعد حملات الابادة في العصور السابقة... في مرحلة جديدة من التهميش وعدم الاعتراف بنا».

والايزدية ديانة قديمة ينتشر اتباعها في المنطقة الواقعة بين محافظتي نينوى ودهوك. وحصلت القائمة الايزيدية على مقعد واحد في مجلس النواب.

المدفعية التركية تقصف منطقة (كلي بساغا) في زاخو

■ زاخو ـ «القدس العربي»: قال مسؤول عسكري رفيع بحكومة اقليم كردستان في منطقة زاخو الحدودية امس الاحد ان المدفعية التركية قصفت منطقة كلي بساغا الحدودية، ولم يسفر القصف عن وقوع اضرار.

وبين فهمي صوفي نائب قائد القوات العسكرية بكردستان ان «القوات التركية وفي الساعة الثانية والنصف من ظهر (السبت) قصفت بخمس قذائف مدفعية من عيار 120 ملم قرية مارسيس في منطقة كلي بساغا (25 كم شمال زاخو)».

واضاف المسؤول العسكري ان القصف لم يسفر عن وقوع اضرار.

يذكر ان القوات التركية قصفت خلال الاسبوع الماضي قريتي دوري وبيدوهي في منطقة كاني ماسي الحدودية (90 كم شمال دهوك)، ولم يسفر القصف عن حدوث خسائر.

محاكمة صدام بقضية الانفال تبدأ بعد الانتهاء من الدجيل

■ اربيل ـ «القدس العربي» قالت السيدة عدالت عمر صالح مستشارة وزارة حقوق الانسان في حكومة اقليم كردستان ومسؤولة مركز انفال امس الاحد ان محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين واعوانه بقضية الانفال ستبدأ بعد الانتهاء من قضية الدجيل.

وتوقعت صالح ان تبدا محاكمة صدام واعوانه في قضية الانفال مع بداية شهر آب (اغسطس) المقبل.

وكانت المحكمة الجنائية العليا التي تنظر بالتهم الموجهة الى الرئيس العراقي صدام حسين قد اعلنت مطلع شهر نيسان (ابريل) الماضي ان صدام ومجموعة جديدة من مساعديه احيلوا الى محكمة الجنايات للمحاكمة في قضية الانفال.

وقال جعفر الموسوي ممثل الادعاء العام في المحكمة الجنائية ان جلسات محاكمة صدام في قضية الانفال لا تتعارض مع الجلسات الخاصة بقضية الدجيل، وبالتالي من الممكن البدء بها حتى لو لم تنته جلسات قضية الدجيل.

واضافت مستشارة وزارة حقوق الانسان في حكومة اقليم كردستان ان الانفال من المفروض ان تكون اول ما يحاكم عليها صدام واعوانه.

ويقول الاكراد ان النظام العراقي السابق قتل اكثر من 182 الف شخص خلال عمليات الانفال التي بدأت عام 1983 وانتهت في عام 1988، بالاضافة الى هدم وتدمير اكثر من 4500 قرية ومدينة صغيرة.

مادلين اولبرايت: ايران هي اكبر مستفيد من الوضع في العراق

■ لندن ـ اف ب: اعتبرت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة مادلين اولبرايت امس الاحد ان ايران هي اكبر مستفيد من الوضع في العراق وقد تحقق اكبر مصلحة من انقسام هذا البلد.

من جهة اخرى، اقترحت الدبلوماسية التي تولت الشؤون الخارجية في عهد الرئيس بيل كلينتون من 1997 الى 2001، ان ترد الولايات المتحدة «على مستوى رفيع» على رسالة الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد في الشان النووي.

وقالت اولبرايت في حديث للـ«بي.بي.سي» «ان البلد الذي حقق اكبر فائدة من الحرب (في العراق) هو ايران» وان ذلك هو اسوأ «الانعكاسات غير المرغوب فيها» من هذا النزاع، واعربت عن «قلقها الكبير بشأن العراق».

وأوضحت ان «ثمة خطرا في حصول نزاع بين الشيعة والسنة، اي نزاع بين الفرس والعرب»، مؤكدة «انا اعتقد انه لم يتم الانتباه الى ذلك بما فيه الكفاية» قبل اجتياح العراق. وانتقدت اولبرايت افتقار الدبلوماسيين الى الثقافة العامة حيث قالت «عندما تنقصك معلومات معمقة حول مختلف الاديان تقوم بتعميمات عشوائية وهذه مشكلة خطيرة جدا».

وتطرقت ايضا الى احتمال انقسام العراق الذي يبدو «خطيرا جدا».

وقالت اولبرايت ان نهاية العراق الموحد «ستزيد في قوة ايران في الجنوب الشيعي» وستخلق ايضا في الشمال صعوبات لتركيا التي تواجه المشكلة الكردية، واخيرا وسط البلاد «الذي يهيمن عليه السنة» و«لا نعرف اي دور يمكن ان تلعبه السعودية والاردن».